لتبلغ 5,1 مليارات دينار بنهاية يونيو 2025.. مقارنة بـ 616,3 مليون دينار بنهاية عام 2017

4,5 مليارات دينار قفزة بملكيات الأجانب في البنوك خلال 8 سنوات

القيمة السوقية للقطاع المصرفي ارتفعت بـ 19,6 مليار دينار منذ 2017.. لتبلغ حالياً 31,8 ملياراً

المحلل المالي

كشف رصد خاص أعدته «الأنباء»، حول تطور قيمة استثمارات الأجانب في رؤوس أموال البنوك الكويتية خلال آخر 8 سنوات، بالفترة من نهاية عام 2017 حتى نهاية شهر يونيو 2025، عن ارتفاع تلك القيمة بنحو 4,5 مليارات دينار، لتبلغ مستوى 5,1 مليارات دينار بنهاية يونيو 2025، مقارنة بـ 616,3 مليون دينار بنهاية عام 2017. وبالتزامن مع ارتفاع نسب ملكيات الأجانب في رؤوس أموال البنوك المحلية، شهدت القيمة الرأسمالية للقطاع المصرفي بالبورصة قفزة كبيرة خلال آخر 8 سنوات، حيث قفزت بنحو 19,6 مليار دينار، لترتفع من مستوى 12,25 مليار دينار بنهاية عام 2017، وتصل إلى مستوى 31,83 مليار دينار بنهاية يونيو 2025.

وحاليا، يشكل قطاع البنوك نحو 63,5٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية السوقية لبورصة الكويت الذي بلغ 50,4 مليار دينار، حيث يعتبر القطاع الرافعة الأساسية للبورصة من حيث الأداء والسيولة، إذ يسهم بنحو 87٪ من الارتفاعات في القيمة السوقية للبورصة منذ نهاية عام 2017. وعلى صعيد تطور قيمة استثمارات الكويتيين في رؤوس أموال البنوك المحلية خلال آخر 8 سنوات، تظهر البيانات أنها قفزت بنحو 15 مليار دينار خلال تلك الفترة، لتصل إلى 26,73 مليار دينار بنهاية يونيو 2025، مقارنة بـ 11,64 مليار دينار بنهاية عام 2017، لتشكل بذلك نحو 84٪ من إجمالي القيمة السوقية لقطاع البنوك في بورصة الكويت.

عوامل جاذبة للمستثمرين

ومن الملاحظ توجه المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار بأسهم البنوك نتيجة عوامل عديدة، منها تنظيم بورصة الكويت وتطبيق قانون هيئة أسواق المال وحماية حقوق المستثمرين وترقية البورصة إلى مرتبة الأسواق الناشئة على مؤشرات الأسهم العالمية، والعوائد الاستثمارية الجيدة لأسهم البنوك وتوفر السيولة في السوق نتيجة ضخامة رؤوس أموالها.

- 15 مليار دينار زيادة بقيمة استثمارات الكويتيين بأسهم البنوك خلال 8 سنوات.. لتسجل 26,7 ملياراً
- 10 مليارات دينار أرباح البنوك الصافية خلال الفترة بين 2017 و2024.. وزعت 50٪ منها نقداً
- البنوك تعدّ الرافعة الأساسية لـ «البورصة».. باستحواذها على 63,5٪ من القيمة الرأسمالية للسوق

وذلك بالإضافة إلى النتائج المالية الجيدة التي حققتها البنوك خلال السنوات الماضية وبصافي أرباح قياسية حققتها منذ عام 2017 تخطت الـ 10 مليارات دينار، بالإضافة إلى التوزيعات النقدية الجيدة وانتظامها خلال السنوات الماضية، حيث بلغ معدلها من صافي الارباح 50٪، ما يعادل نحو 5 مليارات دينار.

ومن ضمن العوامل الجاذبة للمستثمرين الأجانب، الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية القوية للبنوك وارتفاع جودة أصولها، والرقابة الجيدة من قبل بنك الكويت المركزي، حيث شكل قطاع البنوك معدلا سنويا 59٪ من القيمة الرأسمالية للبورصة بآخر 8 سنوات، وساهم بأكثر من 40٪ من سيولتها، علاوة على قاعدته القوية والداعمة من كبار المساهمين والتوسع الكبير خارج الكويت.

توزيع الملكيات الأجنبية بالبنوك

وعند تحليل بيانات نسب ملكيات المستثمرين الأجانب في البنوك المحلية، يتبين أنها سجلت ارتفاعا ملحوظا في رأسمال بنك الكويت الوطني من 9,44٪ في أغسطس 2018، لتزداد تدريجيا إلى 15,46٪ بنهاية 2019، ثم إلى 24,72٪ بنهاية 2022، ومن بعدها ارتفعت إلى 26,96٪ كما في 18 يونيو 2025.

اما بيت التمويل الكويتي، فقد ارتفعت نسبة ملكيات الأجانب في رأسماله من 4,27٪ في أغسطس 2018، لتزيد تدريجيا إلى 7,44٪ بنهاية 2019، ثم إلى 10,34٪ بنهاية 2021، ومن بعدها تدريجيا إلى 12,92٪ نهاية عام 2023، بينما الارتفاع ملحوظ منذ بداية السنة الحالية لتسجل 14,2٪ في يونيو 2025.

أما نسب ملكية الأجانب في بنك الخليج، فقد سلكت نفس المسار التصاعدي خلال الفترة ذاتها، لترتفع من 1,46٪ في أغسطس 2018، وتصل إلى 11,88٪ بنهاية 2019، ومن ثم تدريجيا إلى 17,24٪ بنهاية 2022، بينما انخفضت بعدها إلى 15,88٪ بنهاية عام 2024، ومنذ بداية السنة انخفضت إلى 14,09٪ كما في 18 يونيو 2025 نتيجة بيع حصة مؤثرة في البنك إلى بنك وربة.

وأيضا كان الارتفاع ملحوظا في ملكية الأجانب برأسمال بنك برقان من 3,17٪ في أغسطس 2018 إلى 17,68٪ في نهاية عام 2022 ومن بعدها إلى 18,11٪ في يونيو 2025. اما البنوك الاخرى فقد ارتفعت نسبة ملكيات الاجانب في رؤوس اموالها، ولكن بقيت تحت مستوى الـ 10٪ من رأس المال كبنك بوبيان الذي سجلت ملكية الأجانب في رأسماله 6,98٪ في يونيو 2025 مرتفعة من 1,55٪ في اغسطس 2018، وبنك وربة بنسبة ملكية 7,61٪ مرتفعة بشكل ملحوظ من 6,09٪ نهاية عام 2024 ومن 0,94٪ في اغسطس 2018. اما البنك الاهلي فبلغت نسبة ملكية الاجانب في رأسماله 6,7٪ في يونيو 2025 مرتفعة من 3,74٪ نهاية عام 2024 بينما بلغت النسبة 11,5٪ في بنك الكويت الدولي مرتفعة من 6,33٪ في اغسطس 2018 وبالمقارنة بـ 8,57٪ نهاية عام 2024.

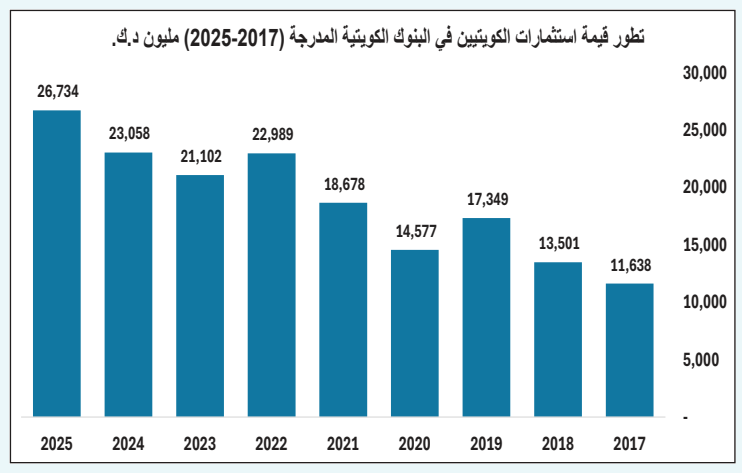

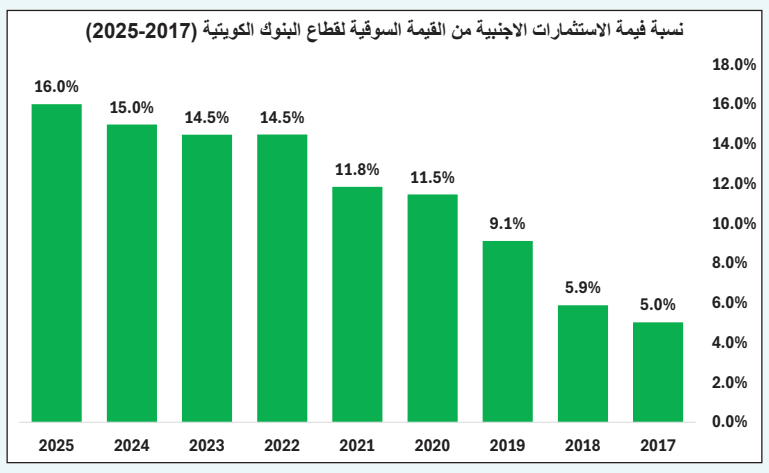

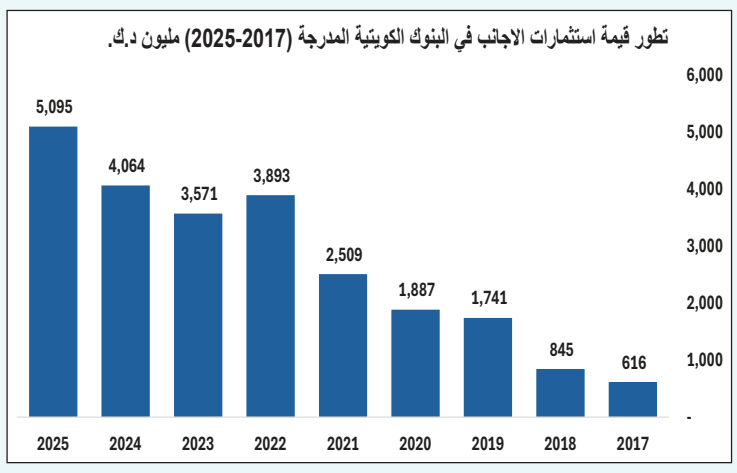

النزعة الشرائية تعكس ثقة الأجانب في الفرص الاستثمارية المتاحة بالسوق

666٪ قفزة بصافي مشتريات المستثمرين الأجانب في «البورصة» لتسجل 442,3 مليون دينار بالنصف الأول

شريف حمدي

سيطرت النزعة الشرائية على تعاملات الأجانب بالبورصة الكويتية على مدار النصف الأول من العام الحالي، في إشارة تعكس ثقة المستثمرين الأجانب في الفرص الاستثمارية المتاحة بسوق الأسهم الكويتي بمختلف قطاعاته.

وأظهرت البيانات الرسمية لحجم التداول في السوق الرسمي طبقا للجنسية وفئة التداول، ان صافي مشترياتهم بلغ 442,3 مليون دينار، وذلك مقابل 57,7 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2024 بنسبة ارتفاع 666٪.

كما أظهرت البيانات ان عمليات الشراء كانت السمة الغالبة على تعاملات المؤسسات والشركات بصافي بلغ 453 مليون دينار، وكذلك بالنسبة لصناديق الاستثمار بصافي شراء بلغ 2,4 مليون دينار، فيما كان التوجه بيعيا لتعاملات الأفراد الأجانب بصافي 13,1 مليون دينار. ويعزز ثقة المستثمر الأجنبي بسوق الأسهم الكويتي، المؤشرات الإيجابية للبورصة منذ بداية العام الحالي، وفي مقدمتها المكاسب السوقية التي تجاوزت 6,9 مليارات دينار ليصل إجمالي القيمة السوقية إلى 50,2 مليار دينار، كذلك الارتفاع اللافت على مستوى التدفقات النقدية، وهو ما أدى إلى قفزة بالسيولة بنهاية النصف الأول من العام إلى 12,7 مليارات دينار بنمو 92٪ مقارنة بذات الفترة من 2024، والتي بلغت السيولة خلالها 6,6 مليارات دينار، فضلا عن مكاسب جماعية للمؤشرات بواقع 17,2٪ لمؤشر السوق الأول، و4,2٪ لمؤشر السوق الرئيسي، و14,8٪ لمؤشر السوق العام.

وجاء الأداء الإيجابي لتعاملات المستثمرين الأجانب أيضا مدفوعا بالنتائج المالية الإيجابية للعام المالي الماضي، فضلا عن النتائج المعلنة للربع الأول من العام الحالي، وسط توقعات باستمرار نمو الأرباح بنهاية الربع الثاني في ظل بيئة تشغيلية إيجابية. ويعد التحسن الملحوظ في النتائج المالية من أهم العوامل التي تعزز إقبال المستثمرين بشكل عام على الأسهم المدرجة، فضلا عن التوزيعات النقدية والمنحة التي تصاحب هذه التوزيعات سواء السنوية أو المرحلية.

وتظهر ثقة المستثمرين الأجانب أيضا من خلال التدفقات الأجنبية التي يستقبلها سوق الأسهم من خلال الصناديق التابعة للمؤشرات العالمية مثل MSCI وفوتسي وستنادر آند بورز، والتي تعيد أوزان الأسهم الكويتية ضمن مؤشراتها خلال المراجعات الدورية على مدار العام.

علما أن التدفقات التي استقبلتها البورصة الكويتية من خلال 4 مراجعات تمت بالنصف الأول من العام الحالي بلغت نحو 140 مليون دينار، ويترقب سوق الأسهم الكويتي 4 مراجعات مماثلة تبدأ في أغسطس وتنتهي في ديسمبر المقبل.

22,4 ألف حساب نشط في السوق.. بنهاية يونيو

تراجعت حسابات التداول النشطة بالبورصة الكويتية بنهاية تعاملات يونيو الماضي بنسبة 0,4٪ مقارنة بتعاملات الشهر الذي سبقه، إذ بلغ عدد هذه الحسابات 22,429 ألف حساب مقارنة بـ 22,522 ألف حساب في مايو الماضي. وبنهاية يونيو الماضي، بلغت نسبة الحسابات النشطة 5,1٪ من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بأسهم البورصة طبقا لإحصائيات البورصة بنهاية الشهر الماضي والتي تقدر بـ 437,354 حسابا، لتبلغ نسبة الحسابات الخاملة والتي لم يجر التداول عليها إلى 94,9٪ من إجمالي حسابات التداول.

بنك «إتش إس بي سي» يتوقع متوسط 3215 دولاراً للأوقية خلال العام الحالي

أسعار الذهب ترتفع .. وسط رهانات على اقتراب «الفيدرالي» من خفض الفائدة

وكالات: ارتفع الذهب لليوم الثاني على التوالي خلال تعاملات أمس، مدعوما بالتفاؤل بشأن استئناف الاحتياطي الفيدرالي خفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا العام، بينما يواصل المستثمرون مراقبة محادثات التجارة الأميركية، قبل موعد إعادة فرض الرسوم الجمركية في التاسع من يوليو.

وتداولت أسعار الذهب قرب 3310 دولارات للأونصة، بعد ارتفاع بنسبة 0,9٪ أول من أمس، في وقت قام فيه المتعاملون بتسعير احتمالات أعلى لخفضين على الأقل في أسعار الفائدة الأميركية خلال 2025. وينظر لتقرير الوظائف غدا (الخميس) كمحرك محتمل لتراجع عوائد سندات الخزانة، وهو سيناريو يصب عادة في صالح الذهب. وسجل الذهب مكاسب بحوالي 25٪ منذ بداية العام، ويتداول حاليا بأقل من 200 دولار عن أعلى مستوى له على الإطلاق المسجل في أبريل، مستفيدا من تصاعد المخاطر التجارية والجيوسياسية.

وأدت حالة عدم اليقين حيال التأثير الاقتصادي لأجندة الرسوم الجمركية التي ينتهجها ترمب، إضافة إلى التوجه العام للتخارج من الأصول الأميركية، إلى تراجع مؤشر يقيس أداء الدولار بنحو 11٪ خلال النصف الأول من العام، وهو أسوأ أداء منذ عام 1973. وكتب المحلل في «بنك الكومنولث الأسترالي»، فيفيك دار، في مذكرة: «رغم خسائره الأخيرة، يملك الذهب أكبر إمكانات للصعود على المدى القصير إذا واصل الدولار الأميركي تراجعه».

وارتفع سعر الذهب الفوري بنسبة 0,3٪ إلى 3311,64 دولارا للأونصة خلال تعاملات أمس، وانخفض مؤشر بلومبرغ للدولار الفوري بنسبة 0,1٪ بعد تراجعه بنسبة 0,5٪ أول من أمس، وصعد البلاتين بنسبة 0,6٪ إلى 1367,10 دولارا للأونصة، بعدما حقق مكاسب قاربت 29٪ في يونيو، وهو أفضل أداء شهري له على الإطلاق.

من جانب آخر، رفع بنك «إتش إس بي سي» توقعاته لمتوسط سعر الذهب لعام 2025 من 3015 دولارا إلى 3215 دولارا للأوقية، ولعام 2026 من 2915 دولارا إلى 3125 دولارا، مشيرا إلى تصاعد المخاطر وارتفاع الديون الحكومية.

بمقدار ربع نقطة مئوية في كل مرة.. لتبدأ دور التيسير النقدي في سبتمبر المقبل

«غولدمان ساكس» يتوقع 3 تخفيضات للفائدة الأميركية خلال 2025

وكالات: عدّل بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس» توقعاته للسياسة النقدية الأميركية، مرجحا أن يقدم «الاحتياطي الفيدرالي» على 3 تخفيضات بمقدار ربع نقطة مئوية، كل منها في عام 2025، وذلك على خلفية ضعف سوق العمل وتراجع تأثير الرسوم الجمركية على التضخم. ويتوقع البنك أن تبدأ دورة التيسير النقدي في سبتمبر المقبل، يليها تخفيضان إضافيان في أكتوبر وديسمبر المقبلين، بعدما كانت تتوقع سابقا خفضا واحدا فقط هذا العام.

وكتب محللو البنك في مذكرة بحثية: «كنا نعتقد في السابق أن ذروة تأثير الرسوم الجمركية على التضخم الشهري خلال الصيف، إلى جانب الارتفاعات الأخيرة في بعض مؤشرات توقعات التضخم لدى الأسر، ستجعلان التخفيض المبكر خطوة محفوفة بالجدل». وأضافوا: «لكن الأدلة الأولية تشير إلى أن تأثير الرسوم أقل من تقديراتنا، كما أن الضغوط الانكماشية جاءت أقوى من المتوقع».

وفي سياق مماثل، تتوقع بنوك أخرى، مثل «سيتي غروب» و«ويلز فارغو»، أيضا خفضا بمقدار 75 نقطة أساس خلال 2025، بينما ترجح «يو بي إس غلوبال ريسيرش» تخفيضا أعمق يبلغ 100 نقطة أساس، وتتفق هذه المؤسسات على أن بداية الخفض ستكون في سبتمبر.

وكانت إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، قد فرضت «رسوما متبادلة» في 2 أبريل الماضي على عدد من الشركاء التجاريين الرئيسيين، لكنها جمدت لاحقا بعض الزيادات الحادة في هذه الرسوم.

وأظهرت بيانات حديثة تراجعا غير متوقع في إنفاق المستهلكين الأميركيين خلال مايو الماضي، مع تلاشي الطلب المسبق على سلع مثل السيارات قبل دخول الرسوم الجمركية حيز التنفيذ، بينما ظل التضخم الشهري معتدلا.

ويتوقع «غولدمان ساكس» أيضا خفضين إضافيين للفائدة في عام 2026، ما سيهبط بمعدل الفائدة النهائي إلى نطاق يتراوح بين 3 و3,25٪، مقارنة بتوقعاته السابقة البالغة 3,50 إلى 3,75٪.

يذكر أن سعر الفائدة القياسي الحالي لـ «الاحتياطي الفيدرالي» يتراوح بين 4,25 و4,50٪، ومن المنتظر أن يصدر تقرير الوظائف الأميركي لشهر يونيو يوم الخميس، حيث قد توفر بياناته إشارات إضافية على تباطؤ سوق العمل، مما يعزز التوجه نحو خفض الفائدة بشكل أسرع.